

Distr.: General
12 April 2013
Arabic
Original: French

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الثامنة والستون

الجمعية العامة
الدورة السابعة والستون
البند ٩٥ (هـ) من جدول الأعمال
استعراض وتنفيذ وثيقة اختتام دورة الجمعية العامة
الاستثنائية الثانية عشرة: تدابير بناء الثقة على الصعيد
الإقليمي: أنشطة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة
المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا

رسالة مؤرخة ١٤ آذار/مارس ٢٠١٣ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للكونغو لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه (انظر المرفق)، بصفتي ممثلاً للرئيس الحالي للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، تقرير الاجتماع الوزاري الخامس والثلاثين للجنة الذي عُقد في برازافيل (جمهورية الكونغو) في الفترة من ٣ إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، ومرفقيه.

ويتضمن المرفق الأول توصيات اللجنة المعتمدة في نهاية الاجتماع الوزاري. أما المرفق الثالث فهو التقرير عن الاحتفال الذي جرى في برازافيل يوم ٧ كانون الأول/ديسمبر بمناسبة الذكرى السنوية العشرين لإنشاء اللجنة.

وأرجو ممتناً تعميم نص هذه الرسالة ومرفقيها باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٩٥ (هـ) من جدول أعمال الدورة السابعة والستين، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) إرنست تشيلومبا تشيتيمو
القائم بالأعمال بالنيابة



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة ١٤ آذار/مارس ٢٠١٣ الموجهة إلى الأمين العام من
القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للكونغو لدى الأمم المتحدة
تقرير الاجتماع الوزاري الخامس والثلاثين للجنة الأمم المتحدة الاستشارية
الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا

المحتويات

| الصفحة | الفصل |
|--------|---|
| ٤ | ألف - مقدمة |
| ٥ | باء - سير الأعمال |
| ٥ | أولا - إقرار جدول الأعمال |
| ٥ | ثانيا - انتخاب أعضاء المكتب |
| ٦ | ثالثا - تقرير المكتب المنتهية ولايته |
| ٧ | رابعا - استعراض الوضع الجغرافي - السياسي والأمني في وسط أفريقيا |
| ٨ | جمهورية أنغولا |
| ٩ | جمهورية بوروندي |
| ١٠ | جمهورية الكاميرون |
| ١١ | جمهورية أفريقيا الوسطى |
| ١١ | جمهورية الكونغو |
| ١٢ | جمهورية الكونغو الديمقراطية |
| ١٤ | جمهورية غابون |
| ١٤ | جمهورية غينيا الاستوائية |
| ١٥ | جمهورية رواندا |
| ١٦ | جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية |
| ١٦ | جمهورية تشاد |

- ١٧ - خامسا - قضايا نزع السلاح في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية
- الإحاطة المقدمة من الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ومركز الأمم المتحدة
الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا بشأن نزع السلاح ومنع الانتشار النووي
في وسط أفريقيا في السنوات العشرين المنصرمة منذ إنشاء اللجنة
- ١٧
- ١٨ تنفيذ مبادرة سان تومي
- ١٨ تنفيذ إعلان سان تومي
- ١٩ الإحاطة المقدمة من مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا
تنفيذ الإعلان بشأن خريطة الطريق لمكافحة الإرهاب ومنع انتشار الأسلحة في وسط
أفريقيا وفقا للتوصية المقدمة في الاجتماع الوزاري الثالث والثلاثين للجنة
- ٢٠
- ٢٠ - سادسا - قضايا السلام والأمن في وسط أفريقيا.
- ٢٠ - سابعا - التعاون بين الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية في وسط أفريقيا ولجنة الأمم
المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا من أجل تحقيق السلام
والأمن في المنطقة دون الإقليمية
- ٢١
- ٢١ - ثامنا - التعاون بين كيانات منظومة الأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية وبين اللجنة في إطار
تحقيق السلام والأمن في وسط أفريقيا
- ٢٢
- ٢٣ - تاسعا - مسؤولية الدول الأعضاء والشركاء عن تحسين أداء اللجنة.
- ٢٣
- ٢٤ - عاشرا - النظر في تقرير الخبراء عن الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لإنشاء اللجنة واعتماده
- ٢٤
- ٢٤ - حادي عشر - مكان الاجتماع المقبل وتاريخه
- ٢٤
- ٢٤ - ثاني عشر - مسائل متفرقة
- ٢٤
- ٢٤ - ثالث عشر - اعتماد التقرير عن الاجتماع الوزاري الخامس والثلاثين للجنة.
- ٢٤
- ٢٤ - جيم - قرار للإعراب عن الشكر

ألف - مقدمة

- ١ - انعقد الاجتماع الوزاري الخامس والثلاثون للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا في برازافيل (جمهورية الكونغو) في الفترة من ٣ إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.
- ٢ - وشارك في الاجتماع ممثلو الدول الأعضاء التالية: جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية أنغولا، جمهورية بوروندي، جمهورية تشاد، جمهورية الكونغو، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية رواندا، جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية، جمهورية غابون، جمهورية غينيا الاستوائية، جمهورية الكاميرون.
- ٣ - وتولى أمانة اللجنة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا.
- ٤ - وشاركت كيانات الأمم المتحدة التالية في الاجتماع بصفة مراقبة: بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، ومركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا، والمكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في وسط أفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا. وشارك نائب مدير شعبة أفريقيا الثانية في الاجتماع بصفة ممثل لوكيل الأمين العام للشؤون السياسية.
- ٥ - وحضر الاجتماع أيضا بصفة مراقب كل من الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ولجنة خليج غينيا.
- ٦ - وخلال حفل الافتتاح استمع الحضور إلى كلمة ألقاها لوران كافاكوري رئيس اللجنة المنتهية فترة رئاسته ووزير العلاقات الخارجية والتعاون الدولي لبوروندي؛ كما استمع إلى رسالة من الأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا حملها الجنرال غي بيير غارسيا نائب الأمين العام المعني بإدارة التكامل البشري والسلام والأمن والاستقرار؛ وإلى رسالة من رئيسة الاتحاد الأفريقي قرأها رمضان العمارة مفوض السلام والأمن؛ وإلى رسالة من الأمين العام للأمم المتحدة قرأها أبو موسى الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا؛ والخطاب الافتتاحي لبازيل إيكويلي وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي لجمهورية الكونغو.
- ٧ - أما حفل الاحتتام فقد تميز بكلمة بازيل إيكويلي وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي لجمهورية الكونغو.

باء - سير الأعمال

أولا - إقرار جدول الأعمال

٨ - أقرت اللجنة جدول الأعمال التالي:

- ١' انتخاب أعضاء المكتب.
- ٢' تقرير المكتب المنتهية ولايته
- ٣' استعراض الوضع الجغرافي - السياسي والأمني في وسط أفريقيا.
- ٤' قضايا نزع السلاح في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية.
- ٥' قضايا السلام والأمن في وسط أفريقيا.
- ٦' التعاون بين الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في وسط أفريقيا ولجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا من أجل تحقيق السلام والأمن في المنطقة دون الإقليمية.
- ٧' التعاون بين كيانات منظومة الأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية وبين اللجنة في إطار تحقيق السلام والأمن في وسط أفريقيا.
- ٨' مسؤولية الدول الأعضاء والشركاء عن تحسين أداء اللجنة.
- ٩' الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين.
- ١٠' مكان الاجتماع المقبل وتاريخه.
- ١١' مسائل متفرقة.
- ١٢' اعتماد التقرير عن الاجتماع الوزاري الخامس والثلاثين للجنة.

ثانيا - انتخاب أعضاء المكتب

٩ - انتخب الوزراء بالتزكية الأشخاص التالية أسماؤهم أعضاء في المكتب:

- الرئيس: جمهورية الكونغو
- نائب الرئيس الأول: جمهورية غينيا الاستوائية
- نائب الرئيس الثاني: جمهورية رواندا
- المقرر: جمهورية تشاد.

ثالثا - تقرير المكتب المنتهية ولايته

١٠ - قدم الرئيس المنتهية ولايته موجزا للأنشطة المنفذة منذ الاجتماع الرابع والثلاثين للجنة المعقود في بوجومبورا في الفترة من ١٤ إلى ١٨ أيار/مايو ٢٠١٢. وأهم هذه الأنشطة ما يلي:

- الإعداد للاجتماع الخامس والثلاثين للجنة.
- تذكير الدول الأعضاء بضرورة المساهمة في الصندوق الاستئماني.
- تذكير الدول الأعضاء بمسألة تنفيذ اتفاقية وسط أفريقيا لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وجميع القطع والمكونات التي يمكن أن تستخدم في صنعها وإصلاحها وتركيبها (المسماة اتفاقية كينشاسا)، من أجل التصديق على هذه الاتفاقية الهامة في أسرع وقت ممكن. وحتى الآن لم تصدق على الاتفاقية سوى جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية غابون وجمهورية تشاد. وقد أبلغت جمهورية الكونغو اللجنة بالتصديق على الاتفاقية. وستحيل صكوك التصديق إلى الأمين العام للأمم المتحدة، الذي هو وديع الاتفاقية.
- متابعة توصيات الاجتماع الرابع والثلاثين، ولا سيما تنفيذ الإعلان بشأن خريطة الطريق لمكافحة الإرهاب ومنع انتشار الأسلحة في وسط أفريقيا. وقد طُلب من كل دولة عضو تعيين مسؤول اتصال يتولى على الصعيد الوطني تنسيق مكافحة الإرهاب ومنع انتشار الأسلحة في وسط أفريقيا. وعقدت حلقة عمل لتقديم المعلومات والتواصل الشبكي لهؤلاء المنسقين الوطنيين في برازافيل يومي ١ و ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.
- وفيما يتعلق بمكافحة الجماعات المسلحة في وسط أفريقيا، تم بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي وضع اللمسات الأخيرة لاستراتيجية لمكافحة جيش الرب للمقاومة، استنادا إلى مبادرة إقليمية، وستنفذ حال تعبئة الموارد المالية والمادية اللازمة.
- وفيما يتعلق بالاستعدادات للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لإنشاء اللجنة، بذلت رئاسة اللجنة وأمانتها والبلدان المستضيفة جهودا متضافرة من أجل تنظيم الاحتفال بالذكرى العشرين. ولذا كانت المذكرة المتعلقة بذلك الاحتفال إحدى الوثائق التي وضعتها اللجنة التنظيمية وأرسلتها إلى الدول الأعضاء.

١١ - وأحاطت اللجنة علما بتقرير المكتب المنتهية ولايته، الذي قرأه رئيس المكتب. وهنأت أعضاء المكتب المنتهية ولايته على ما أداه كل منهم من عمل قيم في إطار وظيفته وإعداد للاجتماع الخامس والثلاثين.

رابعا - استعراض الوضع الجغرافي - السياسي والأمني في وسط أفريقيا

١٢ - استُخدمت الوثيقة المتعلقة باستعراض الوضع الجغرافي - السياسي والأمني في وسط أفريقيا، التي أعدها الأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، كأساس لتبادل الآراء بين الدول. ووفقا لما تقرر في الاجتماع الأخير المعقود في بوجومبورا، قدم الأمين العام للجماعة الاقتصادية وثيقة تحليلية تتضمن توصيات مقترحة.

١٣ - وهنأت اللجنة الجماعة على جودة الوثيقة المقدمة.

١٤ - وقد دار استعراض الوضع الجغرافي - السياسي والأمني في المنطقة دون الإقليمية حول أربعة محاور رئيسية هي: التطورات السياسية والمؤسسية، والأمن الداخلي والأمن عبر الحدود، وإشكاليات الحكم والحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان، والوضع داخل كل دولة.

١٥ - وقد تميزت الفترة قيد الاستعراض على الصعيد السياسي والمؤسسي بما واجهته الدول الأعضاء في اللجنة من صعوبات في بناء نظم سياسية تقوم على توافق الآراء وتعزيز سيادة القانون.

١٦ - وعلى صعيد الأمن الداخلي والأمن عبر الحدود واجهت عدة دول أعضاء حالات كثيرة مثيرة للقلق. وينبغي في هذا الصدد ملاحظة استمرار جيوب انعدام الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية، فضلا عن الاتجار بالمخدرات الذي يزيد من تفاقم النزاعات المسلحة في المنطقة دون الإقليمية.

١٧ - وعلى صعيد الحكم والحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان، بذلت الدول الأعضاء جهودا ملحوظة. بيد أنه لا يزال هنالك العديد من التحديات الهامة التي يتعين مواجهتها، لا سيما فيما يتعلق بإدارة السجون وتعزيز حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية.

١٨ - واعتمدت التوصيات التالية في نهاية العرض الذي قدمته الجماعة الاقتصادية:

- إجراء استعراض في كل اجتماع من اجتماعات اللجنة لحالة التصديق على الميثاق الأفريقي بشأن الديمقراطية والانتخابات والحكم وتنفيذه، حيث لم تصدق عليه إلى

الآن سوى ثلاث دول أعضاء. وذلك لأن هذا الصك القانوني الملزم يمكن اعتباره بمثابة بؤصلة ينبغي أن تتهدي بها بلداننا في مجال الديمقراطية والحكم الرشيد.

- تشجيع الدول الأعضاء في اللجنة على انتهاز فرصة اعتماد نظام تحديد الهوية بالسماوات البيولوجية في نظم الانتخابات لتحديث نظمها للأحوال المدنية وإدماج نظام تحديد الهوية بالسماوات البيولوجية فيها أيضا، إذ تشير تجارب البلدان المتقدمة النمو في هذا المجال إلى أن موثوقية السجل الانتخابي تعتمد إلى حد كبير على وجود نظام مأمون للأحوال المدنية.
- تشجيع وضع استراتيجية إقليمية لمكافحة المخدرات وغيرها من المؤثرات العقلية، وحث كل من الدول الأعضاء على إنشاء لجان وطنية تعنى خصيصا بهذه المسألة أو تعزيز ما هو قائم من هذه اللجان، وتقديم تقارير إلى اللجنة عن أنشطة الدول في هذا الصدد.
- وضع استراتيجية إقليمية وإطار للتشاور والتفكير بخصوص أمن السجون، من أجل التصدي للتجار بالمخدرات والأسلحة الخفيفة في السجون.
- الالتفات إلى التهديدات الشاملة وما يتصل بها من أخطار تهدد السلام والأمن، من قبيل القرصنة والإرهاب.

واتفق أعضاء اللجنة على إدراج النظر في مفهوم الاستعراض الجغرافي - السياسي في جدول أعمال اجتماعها المقبل.

١٩ - وفيما يلي بيان للأوضاع الجغرافية - السياسية والأمنية منذ إجراء آخر استعراض:

جمهورية أنغولا

سعت أنغولا منذ الاجتماع الأخير إلى تعزيز الاستقرار والعملية الديمقراطية، وهي عملية تمضي قُدما، حيث نظمت الانتخابات العامة في آب/أغسطس ٢٠١٢ في جو من السلام، وحقق فيها حزب الحركة الشعبية لتحرير أنغولا فوزا كبيرا. وقد سمحت هذه البيئة السياسية الموازية للبلد بإحراز تقدم حاز على تقدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إطار تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وعلى نفس النسق، انتهزت أنغولا فرصة الاحتفال بالذكرى الحادية والعشرين للقوات المسلحة الأنغولية وعيد الاستقلال السابع والثلاثين للإعلان عن تدابير واسعة النطاق

لإعادة الهيكلة والتحديث، مشفوعة بخطة وطنية للتنمية تمتد إلى عام ٢٠١٧، وتستند أساسا إلى مكافحة الفقر.

وعلى صعيد الأمن الداخلي والأمن عبر الحدود، تواصل السلطات جهودها لتطبيع الحياة العامة وتوطيد السلام. وتحقيقا لهذا الغرض، تجرى حملة واسعة النطاق لاستعادة الأسلحة التي لا تزال بأيدي السكان المدنيين، وإزالة الألغام. وقد بدأت اللجنة الوطنية المتعددة القطاعات لإزالة الألغام وتقديم المعونة الإنسانية في هذا الصدد تعدادا لضحايا الألغام في محافظات نامبي وكوينسي وهويلا وكابيندا وزائير.

ومع ذلك شهدت الفترة قيد الاستعراض تدهورا أمنيا طفيفا وتزايدا في الجرائم في لواندا. وللتصدي لهذه المعضلة طلبت السلطات علنا جملة أمور منها تعاون السكان المدنيين مع الشرطة وإنشاء وحدة خاصة لمكافحة الجريمة.

ومن جانب آخر ظل البلد يعاني من ضغط قوي من المهاجرين الوافدين من البلدان المجاورة، على الرغم مما اتخذته من تدابير حازمة في هذا الصدد، تشمل على الأخص إعادة الأجانب في وضع غير قانوني إلى بلدانهم.

جمهورية بوروندي

تواصل جمهورية بوروندي منذ الاجتماع الوزاري الأخير عملية استتباب الحياة السياسية وتوطيد الأمن. وانطلاقا من هذا المبدأ احتفلت بعيد استقلالها الخمسين في جو من السلام.

وتشكل عودة آلاف اللاجئين الذين كانوا مقيمين في تنزانيا مؤشرا آخر على عودة الاستقرار.

والسلطات على وعي من أن هذا التوازن لا يمكن أن يدوم دون تنمية اقتصادية، ولذلك اعتمدت إطارا استراتيجيا من الجيل الثاني لمكافحة الفقر، ونظمت مؤتمرا ناجحا للمانحين والشركاء الإنمائيين في جنيف لدعم هذه العملية. ومن ناحية أخرى أخذت الجهود المبذولة لمكافحة الفساد، وفقا لإرادة رئيس الجمهورية الذي أعلن "عدم التسامح على الإطلاق مع الفساد"، تُسفر عن نتائج مشجعة. وفي هذا السياق صنفت منظمة الشفافية الدولية في تقريرها لعام ٢٠١٢ بوروندي في مرتبة البلد الثاني الأقل فسادا في منطقة جماعة دول شرق أفريقيا، بينما صنفت في تقرير عام ٢٠١١ في مرتبة البلد الأكثر فسادا ضمن هذه الجماعة. وفي نفس الوقت صنفت بوروندي للتو في تقرير "سير الأعمال في عام ٢٠١٣

“(Doing Business 2013) الصادر عن البنك الدولي في مرتبة البلد العاشر في العالم من حيث تحسين بيئة الأعمال التجارية.

ومع ذلك يظل الوضع الأمني هشاً ويتطلب جهوداً إضافية من جانب جميع الجهات المعنية.

وقد تم على سبيل المثال تحديد تهديدات جديدة للسلام والأمن خلال الفترة قيد الاستعراض، وأهمها وجود جماعات مسلحة تنفذ عملياتها انطلاقاً من تنزانيا وشرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي مواجهة هذا الوضع اتخذت قوات الدفاع والأمن البوروندية إجراءات مناسبة.

وفيما يتعلق بتعزيز الحكم الديمقراطي وكفالة حرية الرأي وحل النزاعات سلمياً، تواصل الحكومة توجيه الدعوة إلى المنفيين السياسيين بالعودة. والواقع أن أحد هؤلاء المنفيين سمع هذه الدعوة وعاد إلى بوجومبورا.

وتم من نفس المنطلق إصدار قانون يتعلق بمركز المعارضة، بينما يجري اعتماد قانون الصحافة.

وكذلك أعربت منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان والأمم المتحدة عن قلقها إزاء احتمال حدوث حالات إعدام خارج نطاق القضاء. وقد نفت هذه المعلومات في استنتاجاتها لجنة تحقيق شكلت لهذا الغرض.

جمهورية الكاميرون

ساد الهدوء جميع أنحاء البلد منذ انعقاد الاجتماع الوزاري الأخير. غير أن من الأحداث البارزة خطف ثلاثة كامرونيين على أيدي قراصنة في إيديبانايناغا بمنطقة باكاسي مساء يوم ١٦ آب/أغسطس ٢٠١٢. وكذلك اختطف أربعة أشخاص من نفس الأسرة في حقلهم الواقع في مدينة غاروا - بولاي الحدودية بالمنطقة الشرقية يوم ٢٩ أيلول/سبتمبر، واحتجزوا في أراضي أفريقيا الوسطى لمدة تزيد على ثلاثة أسابيع.

وتميزت الفترة على الصعيد الاجتماعي - الاقتصادي ببدء عملية إعادة تشكيل القوائم الانتخابية، مع إدماج نظام تحديد الهوية بالسجلات البيولوجية، وذلك بفضل تعبئة جميع الأحزاب السياسية.

وفيما يتعلق بالشؤون العابرة للحدود، يساور القلق سلطات البلد وسكانه على حد سواء بسبب استمرار أنشطة بوكو حرام في شمال نيجيريا بالقرب من الحدود الكاميرونية.

ولذلك وقع الكاميرون ونيجيريا اتفاقية للأمن عبر الحدود بينهما، بهدف تعزيز التعاون الثنائي في هذا المجال.

وأخيرا، على الصعيد الإنساني، عانت الكاميرون من فيضانات خطيرة خلال الفترة قيد الاستعراض، لا سيما في منطقتي الشمال وأقصى الشمال، أودت بحياة الكثيرين وسببت خسائر مادية هائلة. ووقعت الكاميرون أيضا اتفاقا ثلاثي الأطراف مع تشاد ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ للإعادة الطوعية لحوالي ٢٠٠ لاجئ تشادي من لانغي وبيتوا الواقعتين قرب غاروا، وكذلك من دوالا وياوندي.

جمهورية أفريقيا الوسطى

تميز الوضع السياسي في جمهورية أفريقيا الوسطى منذ انعقاد الاجتماع الأخير بما أظهرته السلطات من عزم وما بذلته من جهود لتوطيد عملية تحقيق الاستقرار وإحلال الديمقراطية. ويندرج في هذا الإطار الحوار الذي تم بدؤه بين رئيس الجمهورية وزعماء أحزاب المعارضة، فضلا عن اعتماد قانون انتخابي جديد بتوافق الآراء، عقب الاعتراضات التي أبدتها الجبهة من أجل إلغاء انتخابات عام ٢٠١١ وإعادة عقدها.

وفي مجال الأمن الداخلي والأمن عبر الحدود، ظلت الأوضاع هشة، بل ومثيرة للقلق من عدة نواح، على الرغم من حدوث تحسن ملموس اعترف به المراقبون. وأسفر انعقاد الدورة التاسعة عشرة للجنة الرئيسية المختلطة بين جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد عن اتخاذ تدابير لتعزيز الأمن عبر الحدود عن طريق آلية مختلطة لمراقبة الحدود المشتركة ولجنة محلية للتعاون عبر الحدود.

وظلت جمهورية أفريقيا الوسطى تواجه حالة من انعدام الأمن في أجزائها الشمالية والشرقية، بسبب الجماعات المسلحة وغيرها من الميليشيات التي لا تتبع خطا أيديولوجيا واضحا، ومنها على الأخص جيش الرب للمقاومة الأوغندي المتمرد. وعلى الرغم من هذه البيئة الأمنية المثيرة للقلق، استمرت سلطات أفريقيا الوسطى في بذل جهود كبيرة، لا سيما في مجالي تدريب قوات الدفاع وإصلاح القطاع الأمني، تحسبا للمغادرة المعلنة لبعثة توطيد السلام الأولى التابعة لمجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا، المتمركزة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

جمهورية الكونغو

واصلت جمهورية الكونغو خلال الفترة قيد الاستعراض جهودها المعتادة في مجال السلام والأمن والاستقرار والمصالحة الوطنية. وعلى الصعيد الوطني شكّلت حكومة جديدة

في أعقاب الانتخابات التشريعية المعقودة يومي ١٥ تموز/يوليه و ٥ آب/أغسطس ٢٠١٢، والتي حقق فيها حزب العمل الكونغولي الحاكم فوزا كبيرا. وكذلك أدت المنازعات الانتخابية التي أعقبت تلك النتائج إلى إلغاء المحكمة الدستورية النتائج في الدوائر الانتخابية لبلدي دونغو وبونيلا الواقعتين في مقاطعة ليكوالا وبلدة كيلبي الواقعة في مقاطعة كوفيت الغربية بشمال البلد. وأعيد تنظيم هذه الانتخابات يوم ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وستُنشر نتائجها خلال الأيام المقبلة.

وعلى الصعيد الأمني استمر حفظ النظام العام بفعالية على الرغم من أعمال اللصوصية الخطيرة والجرائم التي أبلغ عنها، وبخاصة في المدن الكبرى.

وفي مجال الحكم تم اجتياز شوط كبير، حيث اكتُشف ٩٠٠ ٤ موظف حكومي حيالي (في الوظائف المدنية والعسكرية) كانت تُصرف لهم أجور من ميزانية الدولة.

وأخيرا في الميدان الإنساني، واصلت الكونغو جهودها لتقديم المعونة للمتضررين من كارثة ٤ آذار/مارس ٢٠١٢، عن طريق تقديم تعويضات مالية وتشديد مساكن اجتماعية. وكذلك قررت الدولة دفع تعويضا لضحايا انفجارات مبيلا بمقدار ٢٥ مليونا من فرنكات الاتحاد المالي الأفريقي لكل ضحية فقدت حياتها.

وواصلت الحكومة تقديم مساعداتها للاجئين من أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا. وسمحت عمليات إعادة الطوعية للاجئين من جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي نفذت ولا تزال تنفذ في شراكة مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بعودة حوالي ٤٠.٠٠٠ لاجئ إلى بلدانهم الأصلية. وبخصوص اللاجئين الأنغوليين، بدأ نفاذ إعلان انقضاء وضعهم كلاجئين في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وسينقضي وضع اللاجئين الروانديين في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣. ومن ناحية أخرى استقبلت جمهورية الكونغو ٢٣٩ من مواطنيها (اللاجئين في غابون سابقا) الذين طردتهم السلطات الغابونية عملا بالاتفاق المبرم مع غابون في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

أعلنت جمهورية الكونغو الديمقراطية عن الوضع الإنساني المأساوي في شرقي البلد، حيث لقي أكثر من ٨ ملايين شخص حتفهم خلال عقدين من الزمن ولا يزال ١,٥ مليون شخص مشردين منذ ذلك الوقت.

وعلى الصعيد السياسي تواصلت الحكومة جهودها لإضفاء الصفة الديمقراطية على المؤسسات، على النحو المبين في استعراض الوضع الجغرافي - السياسي والأمني للدول

الأعضاء في لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، وتؤكد أن الانتخابات المحلية ستتنظم خلال الأيام المقبلة.

وقد نجح البلد، على الرغم من الظروف الصعبة التي يعيشها، في تنظيم مؤتمر قمة رؤساء الدول والحكومات لمنظمة الفرنكوفونية، واستمر في بذل جهود كبيرة لتحديث نظامه الديمقراطي.

وتعتزم سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية إصلاح اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، نظرا لما وُجّه لها من انتقادات أثناء الجولة الانتخابية السابقة. ومن نفس المنطلق نُظمت انتخابات حاكمي ولاية الكونغو السفلي والولاية الشرقية. وأخيرا أعربت المعارضة عن قلقها إزاء عدم الإعلان عن موعد للانتخابات المحلية من أجل إكمال العملية الانتخابية التي بدأت في عام ٢٠٠٦.

وفيما يختص بالأمن الداخلي والأمن عبر الحدود، تدهورت الأوضاع بسبب الأنشطة العسكرية لجماعة ٢٣ مارس (M23) المتمردة، التي أسفرت عن سقوط مدينة غوما في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وبعد الانسحاب الذي أعقب المفاوضات السياسية في كيمبالا أثناء مؤتمر القمة الاستثنائية الأخير للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى المعقود في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، تسعى السلطات الكونغولية جاهدة لتوطيد النظام العام وكفالة عمل المؤسسات في تلك المدينة.

وعقد المؤتمر ستة اجتماعات قمة استثنائية للمساعدة على تسوية الوضع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد رحبت اللجنة بالتزام المؤتمر بالبحث عن حل دائم لهذه الأزمة.

وتطرق الاستعراض إلى تقرير فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة الذي يتهم رواندا وأوغندا بدعم التمرد. وقد قدمت رواندا إلى مجلس الأمن بهذا الصدد ملاحظاتها بشأن التقرير الذي تعتبره متحيزا وغير صحيح.

وتضم جمهورية الكونغو الديمقراطية اليوم أكثر من ١,٥ مليون من المشردين داخليا يعيشون في ظروف صعبة حسب إفادة وكالات الأمم المتحدة، مما يجعل الوضع الإنساني مثير قلق شديد. وكذلك تفيد مفاوضات الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بأن عددا كبيرا من الكونغوليين اجتازوا الحدود مع بوروندي وأوغندا ورواندا منذ بدء النزاع خشية انعدام الأمن في مناطقهم. وقدر عدد اللاجئين الكونغوليين في رواندا بأكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ شخص خلال الفترة السابقة لعام ٢٠١٢، وبأكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ شخص هذا العام.

جمهورية غابون

عاشت جمهورية غابون منذ انعقاد الاجتماع الوزاري الأخير في حالة من الأمن والاستقرار عموماً.

ويسود الأجواء السياسية نوع من التوتر بين المعارضة التي تطالب بتنظيم مؤتمر وطني سيادي أو حوار وطني شامل، وبين الأغلبية التي لا ترى ضرورة الأخذ بهذه المبادرة نظراً لأن البلد لا يمر بأزمة سياسية. ومع ذلك فقد أعلن رئيس الجمهورية استشارة مع بعض زعماء المعارضة، فضلاً عن استئناف أنشطة المجلس الوطني للديمقراطية.

وفضلاً عن ذلك، استمر توطيد العملية الديمقراطية مع الإدماج الفعلي لنظام تحديد الهوية بالسمات البيولوجية في النظام الانتخابي، رغم اعتراض المعارضة على شكل نظام السمات البيولوجية هذا ووسائل التحكم فيه. وبدأت المعارضة في تلك الأثناء تتوحد في تجمعين هما اتحاد قوى التغيير، والتحالف من أجل التغيير وإعادة البناء.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية شهدت الفترة قيد الاستعراض أعمال شغب في نكييمو وكوكوتيه، وهما ضاحيتان من ضواحي ليرفيل، في شهر آب/أغسطس ٢٠١٢، عقب إلغاء تجمير للمعارضة لم يحصل على موافقة السلطات المختصة. وقد سببت هذه الأحداث أضراراً مادية كبيرة وأسفرت عن إلقاء القبض على بعض المتظاهرين ممن اتهموا بتدمير الممتلكات العامة والخاصة، وعن ملاحقتهم قضائياً.

وبالرغم من ذلك ظلت تسود البلد حالة مشجعة من الاستقرار والدينامية، لا سيما باعتبار الإصلاحات التي تقوم بها السلطات حالياً في مجال الحوكمة ومكافحة اللامساواة الاجتماعية والغلاء.

جمهورية غينيا الاستوائية

عاشت جمهورية غينيا الاستوائية في حالة من السلام والأمن والاستقرار منذ انعقاد الاجتماع الوزاري الأخير للجنة في بوجومبورا في أيار/مايو ٢٠١٢. وسمحت هذه الأوضاع المواتية للبلد بتحقيق تنمية اجتماعية - اقتصادية ملموسة عن طريق المشاريع الكبرى للهيكل العامة وتوليد الطاقة والإصحاح. وتمكن البلد بفضل هذا الجو من إنجاز أحداث وطنية ودولية هامة.

وعلى الصعيد السياسي شكلت غينيا الاستوائية حكومة انتقالية لمدة ثمانية أشهر عُهد إليها بإقامة المؤسسات الديمقراطية الجديدة للدولة التي نص عليها الدستور الجديد المعتمد في الاستفتاء الشعبي الذي جرى في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

وعُقد المؤتمر الوطني للعمالة بنجاح، وسمح بالتوصل إلى رؤية جديدة للعلاقات بين أصحاب الأعمال وموظفيهم، عن طريق سن تشريعات جديدة للعمالة في غينيا الاستوائية. وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي تم وضع خطة وطنية للانضمام إلى الصكوك الدولية لحقوق الإنسان وحماية البيئة والتصديق عليها، فضلا عن وضع استراتيجية للتضامن الدولي.

وفي الميدان الاجتماعي والإنساني حددت جمهورية غينيا الاستوائية المجاعة والأمراض والفقر باعتبارها أسبابا رئيسية لزعة السلام والاستقرار؛ ولذلك أنشأت صندوقين هامين للتضامن الدولي، هما صندوق اليونسكو - غينيا الاستوائية الذي رُصد له مبلغ ٣ ملايين من دولارات الولايات المتحدة كبادرة، لأغراض الأبحاث في مجال علم الأحياء؛ وصندوق منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة - غينيا الاستوائية لتحقيق الأمن الغذائي في أفريقيا، الذي رُصد له مبلغ ٣٠ مليون دولار بغرض توفير الدعم المالي للبلدان الصديقة التي تعاني من الكوارث الطبيعية.

أما بخصوص الأمن الداخلي والأمن عبر الحدود فقد تميزت الفترة بالاستقرار وبأداء دوائر الأمن الوطنية عملها بانتظام.

ونتيجة للضغط الشديد للهجرة غير القانونية إلى أراضي غينيا الاستوائية المترتب على النمو الاقتصادي، سعت سلطات البلد للدخول في مفاوضات سياسية ودبلوماسية مع البلدان المجاورة من أجل التوصل إلى استراتيجية مشتركة للهجرة، ووافقت على الإغلاق المؤقت للحدود عند الاقتضاء.

وفي هذا السياق تؤكد غينيا الاستوائية للجنة مجددا احترامها لمبادئ القانون الدولي وأنها ملتزمة التزاما لا لبس فيه ببذل أقصى جهودها من أجل كفالة السلام والأمن على الصعيدين الوطني والدولي والتعاون تعاونا تاما في إطار المبادرات دون الإقليمية والإقليمية والدولية لحفظ السلام في العالم.

جمهورية رواندا

عاشت جمهورية رواندا عموما منذ انعقاد الاجتماع الوزاري الأخير في حالة الاستقرار والعمل الطبيعي للمؤسسات التي ظلت سائدة فيها منذ أكثر من عشر سنوات.

وعلى الصعيد السياسي احتفل البلد بعيد استقلاله الخمسين في جو من الهدوء والتأمل.

وانتخب البلد عضوا في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لفترة ولاية مدتها سنتان اعتبارا من كانون الثاني/يناير ٢٠١٣.

وأخيراً تميزت الفترة قيد الاستعراض أيضاً بإغلاق محاكم غاكاكَا، وهي مؤسسات قضائية تقليدية حاكمت خلال فترة عشر سنوات مئات الألوف من المشتبه بارتكابهم أعمال الإبادة الجماعية. وتزامنت الفترة أيضاً مع الاستعدادات لإغلاق المحكمة الجنائية الدولية لرواندا المتمركزة في أروشا (جمهورية تنزانيا) وبدء نقل بعض ما كان بحوزتها من ملفات المشتبه بارتكابهم أعمال الإبادة الجماعية.

جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية

تميز الوضع العام في جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية بالسلام والاستقرار منذ انعقاد الاجتماع الوزاري الأخير.

أما على الصعيد السياسي، وبعد التنظيم الناجح للانتخابات الرئاسية في تموز/يوليه ٢٠١١، فقد ركز البلد جهوده على التنمية البشرية، إذ صُنِف في طليعة بلدان وسط أفريقيا من حيث مساعي تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (مؤشر العمر المتوقع ومؤشر محور الأمية وما إلى ذلك). وقد نال هذا التقدم اعتراف الأمم المتحدة.

وبفضل هذا المناخ الملائم أمكن إجراء تعداد لعامة السكان. وتشير نتائج هذا التعداد إلى أن عدد سكان البلد يبلغ ٢٦٣ ١٨٧ نسمة.

وعلى الرغم من ذلك فقد صعّدت المعارضة من انتقاداتها لحكم رئيس الوزراء، وذهبت إلى حد تقديم طلب في البرلمان بحجب الثقة عنه، وإجباره على إقالة وزير الصحة والشؤون الاجتماعية من منصبه. وعلاوة على ذلك طالبت المعارضة رئيس الجمهورية بالتدخل من أجل "إنقاذ الديمقراطية"، واقترحت تنظيم مؤتمر وطني سيادي لإيجاد حلول لمشاكل البلد. غير أن الحكومة أقيلت للتو بموجب مرسوم وزاري، بعد تقديم المعارضة للمرة الثانية طلباً بحجب الثقة تم اعتماده في غياب نواب الحزب المؤيد للحكومة، مما أدى إلى نشوء أزمة سياسية، حيث يرى الحزب الحاكم أنه يجب على رئيس الجمهورية حلّ البرلمان والدعوة إلى انتخابات تشريعية مبكرة، في حين تدّعي المعارضة وجوب تشكيل حكومة جديدة.

وعلى صعيد الأمن الداخلي والأمن عبر الحدود، تتسم الأوضاع بالاستقرار. غير أنه لوحظ عودة انتشار الجريمة في بعض المدن. وقد وعدت السلطات باتخاذ التدابير المناسبة، ومن بينها تكوين خفارة المجتمعات المحلية.

جمهورية تشاد

اتسم الوضع العام في جمهورية تشاد بالسلام والاستقرار منذ انعقاد الاجتماع الوزاري الأخير.

فعلى صعيد السياسة الداخلية، استمرت الحكومة والمعارضة في التحاور في جو من الهدوء. وبدأت البلاد بفضل ذلك حملة لتهديب الآداب العامة ومكافحة الفساد. وتم في هذا الإطار الشروع في ملاحقات قضائية تستهدف مسؤولين كباراً في الدولة والسلطات المحلية. غير أن المناخ الاجتماعي ظل مشوباً بالتوتر نتيجة للإضراب الطويل للعاملين في الخدمة المدنية الذين يطالبون الحكومة بمنحهم مرتبات أعلى كما وعدتهم.

وفيما يتعلق بالأمن الداخلي والأمن عبر الحدود، أثمرت عملية السلام نتائج إيجابية لأنها مدعومة بأجواء سياسية ملائمة، إلى حد أنه لم تعد هناك تقريباً أية بوادر للتمرد المسلح على الأراضي التشادية. وقد ألقى المتمردون المسلحون الموالون للسيد بابا لاديه، الذين نشطوا في جمهورية وسط أفريقيا، للتو أسلحتهم. ومع أن مدينة إنجمينا شهدت بعض أعمال اللصوصية فإن السلطات استطاعت مواجهتها بفعالية.

وتجدر الإشارة، في الأخير، إلى أن منظمة العفو الدولية نشرت تقريراً عن أحوال المعيشة المثيرة للقلق في السجون التشادية. ويكشف التقرير على سبيل المثال عن أن عدد السجناء يفوق إجمالاً القدرة الاستيعابية الفعلية للسجون. ويعزى هذا الوضع إلى الحاجة إلى سجون تفي بالمعايير الدولية. وقد تم في هذا الإطار تسلم سبعة سجون، ويجري تشييد سجون أخرى.

خامساً - قضايا نزع السلاح في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية

الإحاطة المقدمة من الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا بشأن نزع السلاح ومنع الانتشار النووي في وسط أفريقيا في السنوات العشرين المنصرمة منذ إنشاء اللجنة

٢٠ - أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة، بموجب قرارها ٣٧/٤٦ - بء المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، وأعربت في جملة أمور عن تأييدها وتشجيعها "الجهود الرامية إلى تعزيز تدابير بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي من أجل تخفيف حدة التوترات الإقليمية ولتعزيز تدابير نزع السلاح ومنع الانتشار النووي على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي في وسط أفريقيا".

٢١ - وفي هذا السياق، قدم كل من الجماعة الاقتصادية والمركز إحاطة بشأن نزع السلاح ومنع الانتشار النووي في وسط أفريقيا في السنوات العشرين المنصرمة منذ إنشاء اللجنة.

٢٢ - وتطرقت الجماعة الاقتصادية في إحاطتها إلى تنفيذ مبادرة سان تومي. وبدأت بعرض الخلفية التاريخية لهذه المبادرة، ثم تناولت أهداف شقّي المبادرة والأنشطة المضطلع بها في بلدان مختلفة في إطار تنفيذها. وتم التطرق بعد ذلك إلى التعاون الإقليمي والدولي، بما في ذلك التعاون مع الاتحاد الأفريقي بشأن استراتيجيته الإقليمية الرامية إلى تنفيذ اتفاقية كنشاسا. ويتمثل هذا التعاون في المقام الأول في استكمال التدابير من أجل اتخاذ مواقف مشتركة ترمي إلى تعزيز القدرات. وتناولت الجماعة الاقتصادية أيضاً في إحاطتها عملية التفاوض بشأن معاهدة تجارة الأسلحة، وحثت جميع الدول الأعضاء على المشاركة في الاجتماعات المقبلة، المقرر عقدها في آذار/مارس ٢٠١٣.

٢٣ - وقدمت اللجنة بعد ذلك التوصيات التالية:

تنفيذ مبادرة سان تومي (اتفاقية كنشاسا)

- تشجع الدول الأعضاء في اللجنة على التصديق على اتفاقية كنشاسا لكي تدخل حيز النفاذ في عام ٢٠١٣.
- ينبغي للدول التي لم تشكل بعدُ لجانا وطنية معنية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أن تُنشئ هذه اللجان عملاً بالتزاماتها بموجب اتفاقية كنشاسا.
- ينبغي للدول الأعضاء في اللجنة تنفيذ اتفاقية كنشاسا.
- ينبغي للأمانة العامة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، المكلفة بمساندة الدول الأعضاء في تنفيذ اتفاقية كنشاسا، أن تتخذ جميع التدابير الملائمة لإتاحة نسخة من الاتفاقية باللغة البرتغالية.

تنفيذ إعلان سان تومي

- تشجع الأمانة العامة للجماعة الاقتصادية على المشاركة بفعالية في المؤتمر الدبلوماسي الجديد المقرر عقده بنيويورك، في الفترة من ١٨ إلى ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٣، لوضع الصيغة النهائية لمعاهدة تجارة الأسلحة، وحماية مصالح منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية.
- تشجع الدول الأعضاء على المشاركة بفعالية في المؤتمر الدبلوماسي الجديد المقرر عقده بنيويورك، في الفترة من ١٨ إلى ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٣، لوضع الصيغة النهائية لمعاهدة تجارة الأسلحة، وحماية مصالح منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية.

- تشجع الدول الأعضاء على المشاركة في حلقة العمل دون الإقليمية التي ستنظمها في ليرفيل يومي ٣٠ و ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ الأمانة العامة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وشبكة العمل الدولي المعنية بالأسلحة الصغيرة، بشأن تحضير الدول الأعضاء لمفاوضات معاهدة تجارة الأسلحة المقرر إجراؤها في نيويورك في الفترة من ١٨ إلى ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٣.

الإحاطة المقدمة من مركز الأمم المتحدة الإفريقي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا

٢٤ - استعرض المركز التطورات في مجال نزع السلاح في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية مبرزاً آخر ما تبلور على الأصعدة الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والدولية من صكوك وآليات سياسية وقانونية بشأن الرقابة على الأسلحة التقليدية، بما فيها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وأسلحة الدمار الشامل. وفي هذا السياق، ركز ممثل المركز على جملة أمور من بينها اتفاقية كينشاسا، وبرنامج عمل الأمم المتحدة، والصك الدولي للتعقب، وبروتوكول الأمم المتحدة للأسلحة النارية، وسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، وقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، ومعاهدة تجارة الأسلحة.

٢٥ - واقترح ممثل المركز، في معرض النقطة الأخيرة، إجراء استعراض للمبادرات الحالية، وأشار إلى أن لجنة نزع السلاح التابعة للجمعية العامة اعتمدت قراراً يقضي بعقد جولة جديدة من المفاوضات بشأن معاهدة تجارة الأسلحة. وذكر أن الأمم المتحدة ستعقد مؤتمراً ختامياً بشأن معاهدة تجارة الأسلحة في نيويورك في الفترة من ١٨ إلى ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٣. ولهذا الغرض، ينوي المركز عقد اجتماع تحضيرى للمؤتمر في أديس أبابا في شباط/فبراير ٢٠١٣، من أجل عرض مساعده على الدول الأفريقية. وسينعقد الاجتماع في أعقاب انعقاد مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، حيث ستجري مناقشة الموقف الأفريقي المشترك إزاء معاهدة تجارة الأسلحة، ومشروع استراتيجية الاتحاد الأفريقي بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

٢٦ - وأشار ممثل المركز إلى أن مشاركة دول وسط أفريقيا في المفاوضات التي ستعقد قبل انعقاد المؤتمر الختامي للأمم المتحدة، المقرر عقده في آذار/مارس ٢٠١٣، هو أمر ضروري لكفالة الحماية الكافية لمصالح المنطقة دون الإقليمية.

٢٧ - وأولت اللجنة اهتماماً بالملاحظات والتوصيات ذات الصلة المقدمة من المركز، الذي جدد العزم على مواصلة دعم الدول الأعضاء في اللجنة في مجال تنفيذ برامجها. واقترح المركز أيضاً تقديم المساعدة التقنية والقانونية في جملة مجالات، منها اعتماد وتنفيذ التشريعات بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في الآجال المناسبة، وتعزيز القدرات الحكومية على

معالجة جميع المسائل المتعلقة بالأسلحة، ولا سيما إدارة المخزونات، وتسجيل اللجان الوطنية وإدارتها.

تنفيذ الإعلان بشأن خريطة الطريق لمكافحة الإرهاب ومنع انتشار الأسلحة في وسط أفريقيا وفقا للتوصية المقدمة في الاجتماع الوزاري الثالث والثلاثين للجنة

٢٨ - وفقاً للتوصية المقدمة في الاجتماع الوزاري الثالث والثلاثين للجنة، قدم ممثل إدارة الشؤون السياسية إحاطة عن تنفيذ الإعلان بشأن خريطة الطريق لمكافحة الإرهاب ومنع انتشار الأسلحة في وسط أفريقيا. وعرض في هذا الصدد الاستنتاجات المتوصل إليها في حلقة العمل بشأن مكافحة الإرهاب ومنع انتشار الأسلحة في وسط أفريقيا، التي انعقدت في برازافيل يومي ١ و ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وتتعلق الاستنتاجات أساساً بمسألة نفاذية الحدود، والمشاكل المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والجهود الرامية لمكافحة الجريمة المنظمة، ونقص المعدات، والحاجة إلى تدريب المسؤولين الخبراء، والحاجة إلى تبادل المعلومات على جميع المستويات وإلى التنسيق الداخلي، والحوكمة الرشيدة، وتنفيذ إطار اجتماعي - اقتصادي وقانوني لتيسير مكافحة الإرهاب.

٢٩ - وفي ختام الجلسات تم تعيين المنسق الإقليمي لمكافحة الإرهاب والمنسقين الوطنيين وجهات التنسيق المواضيعية. ومن المقرر عقد حلقتي عمل مواضيعيتين في عام ٢٠١٣. ستعقد أولاهما في ليرفيل خلال النصف الأول من العام.

سادسا - قضايا السلام والأمن في وسط أفريقيا

٣٠ - ترحب اللجنة باعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار ٦٧/٧٠ بشأن تدابير بناء الثقة على الصعيد الإقليمي: أنشطة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، الذي قدمته بوروندي والكونغو.

٣١ - وقدم كل من الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا عرضاً بشأن هذا الموضوع. وقد ركّز عرض الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بشكل خاص على تنفيذ منظومة السلم والأمن في وسط أفريقيا وعلى المكانة التي تحتلها القوة المتعددة الجنسيات لوسط أفريقيا وآلية الإنذار المبكر لوسط أفريقيا في هذه المنظومة في الوقت الراهن. وفي هذا الصدد، تمت الإشارة إلى الجهود المبذولة في إطار بعثة توطيد السلام الأولى في جمهورية أفريقيا الوسطى وفي سياق تعزيز الأمن في خليج غينيا، بما في ذلك الإنجازات التي تحققت والتحديات الماثلة والآفاق المستقبلية.

٣٢ - وعرض مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا آخر المستجدات بشأن الأنشطة المضطّعة بها في إطار تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٠٣٩ (٢٠١٢) بشأن القرصنة البحرية وذلك من أجل التصدي للقرصنة والسطو المسلح في أعالي البحار قبالة خليج غينيا، ولا سيما الدعوة إلى عقد قمة إقليمية بشأن هذه المسألة. وأشار المكتب أيضا إلى الجهود المبذولة بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي والشركاء الآخرين من أجل تنفيذ استراتيجية إقليمية لمكافحة أنشطة جيش الرب للمقاومة.

٣٣ - ورحبت اللجنة بقرار عقد قمة رؤساء الدول والحكومات في الكاميرون في نيسان/أبريل ٢٠١٣، والاجتماع الوزاري الذي سيعقد في بنن في آذار/مارس ٢٠١٣، اللذين سيسمحان باعتماد استراتيجية إقليمية بشأن تدابير دائمة ينبغي اتخاذها لضمان توفر الأمن في أعالي البحار قبالة ساحل خليج غينيا.

٣٤ - وإثر ذلك، قدّمت اللجنة التوصيات التالية:

- تشجع اللجنة الدول الأعضاء على اعتماد نهج شامل لمكافحة القرصنة والقضاء على أسبابها الكامنة.
- وتوصي اللجنة بتجريم القرصنة في القوانين الداخلية للدول، وبملاحقة مرتكبي أعمال القرصنة، بما في ذلك سجن الأشخاص المدانين بارتكاب تلك الأعمال.
- وتدعو اللجنة الدول الأعضاء والمنظمات إلى تبادل الأدلة والبيانات والمعلومات المتاحة لديها من أجل قمع أعمال القرصنة.
- وتشجع اللجنة على تنسيق الجهود على الصعيد الإقليمي بهدف وضع استراتيجية شاملة لمكافحة أعمال القرصنة وكذلك على تقديم المساعدة الدولية لدعم الجهود المبذولة على الصعيدين الوطني والإقليمي.
- وتشجع اللجنة الدول الأعضاء على توفير الموارد المالية واللوجستية اللازمة لتشغيل المركز الإقليمي للأمن البحري في وسط أفريقيا.

سابعا - التعاون بين الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية في وسط أفريقيا ولجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا من أجل تحقيق السلام والأمن في المنطقة دون الإقليمية

٣٥ - قدم ممثل بوروندي، بصفته الرئيس المنتهية ولايته للجنة، عرضا بشأن هذا الموضوع أشار فيه إلى العلاقات الممتازة التي تقيمها اللجنة مع العديد من المنظمات دون الإقليمية،

ولا سيما الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. وشدد على ضرورة تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وأعرب عن أمله في توسيع نطاق هذا التعاون ليشمل منظمات أخرى.

٣٦ - ورحبت الجماعة الاقتصادية بالعلاقات التي تقيمها مع لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا وذكرت بتاريخ هذا التعاون الذي يعود إلى تاريخ إنشاء اللجنة عام ١٩٩٢. وشددت الجماعة الاقتصادية أيضا على إسهام اللجنة في تنفيذ منظومة السلم والأمن الخاصة بالجماعة الاقتصادية.

ثامنا - التعاون بين كيانات منظومة الأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية وبين اللجنة في إطار تحقيق السلام والأمن في وسط أفريقيا

٣٧ - قدمت الكيانات التالية عروضاً بشأن تعاونها مع اللجنة: إدارة الشؤون السياسية في الأمم المتحدة، ومركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والمكتب دون الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في وسط أفريقيا، ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا.

٣٨ - وتحدث نائب مدير شعبة أفريقيا الثانية بإدارة الشؤون السياسية بإسهاب عن الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى اللجنة في إطار جهودها الرامية إلى ترسيخ مكنسباتها، وعلى المساعدة التي تقدمها لها على إطلاق مبادرات جديدة لمواجهة التحديات الماثلة أمام وسط أفريقيا، ولا سيما في إطار تنفيذ اتفاقية كينشاسا، والإعلان بشأن خريطة الطريق لمكافحة الإرهاب وعدم انتشار الأسلحة في وسط أفريقيا، وفي إطار جهودها الرامية إلى مكافحة القرصنة البحرية، ومساعدتها لتعزيز قدرات المنظمات دون الإقليمية التي تنشط في مجال السلام والأمن في وسط أفريقيا.

٣٩ - أما مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا، الذي يوجد مقره في ياوندي، فأكد من ناحيته أن هذا التعاون متصل أساساً بتعزيز قدرات الأطراف المعنية على الصعيدين الوطني والإقليمي في العديد من المجالات. إلا أن المركز يواجه تحديات على مستوى التصديق على صكوك معينة، وعلى مستوى إنشاء وتفعيل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وعلى مستوى إشراك وإدماج الفئات المهمشة في الحياة السياسية.

٤٠ - وقدمت البعثة لمحة عامة عن الأنشطة التي تضطلع بها في مجال السلام والأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكذلك عن الدعم الذي تقدمه إلى حكومة ذلك البلد، ولا سيما في مجال التصدي للجماعات المسلحة والاستغلال غير المشروع للمعادن.

٤١ - وقدم المكتب دون الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة إحاطة عن الإجراءات التي اتخذها منذ انعقاد الاجتماع الأخير للجنة، الذي دار في بوجومبورا، وبخاصة الإجراءات المتخذة في إطار تنفيذ قرارات مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩) بشأن المرأة والسلام والأمن، وكذلك قرار الجمعية العامة ٦٩/٦٥ بشأن المرأة ونزع السلاح ومنع الانتشار وتحديد الأسلحة المتخذ في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

٤٢ - ومن ناحية أخرى، أشارت ممثلة المكتب دون الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى إسهامها في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا، ولا سيما في الجزء المتعلق بوضع المرأة في وسط أفريقيا. وتعاون المؤسسات بشكل منسق من أجل تعزيز جهود الدعوة الهادفة لتعيين النساء للاضطلاع بمهام الوساطة في المنطقة دون الإقليمية. وأبلغت مديرة المكتب دون الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في وسط أفريقيا اللجنة أيضا بمساعيها الرامية إلى إشراك قوات الأمن في مكافحة العنف ضد المرأة. وتحت الرعاية السامية لفخامة الرئيس بيير نكورونزيزا، رئيس بوروندي، عُقد في بوجومبورا في ٢٧ و ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ المؤتمر الدولي الثاني المعني بدور الأجهزة الأمنية في إنهاء العنف والممارسات الضارة ضد النساء والفتيات. ويندرج هذا الحدث في إطار الحملة المعنونة "اتحدوا لإنهاء العنف ضد المرأة" التي أطلقها الأمين العام وإعلان رؤساء دول وحكومات بلدان منطقة البحيرات الكبرى بشأن مكافحة العنف ضد المرأة نتيجة لانعدام الأمن في المنطقة. وشارك في مؤتمر الأجهزة الأمنية ٣٥ بلدا أفريقيا، فضلا عن الاتحاد الأفريقي، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والأمم المتحدة. وكانت تلك المرة الأولى التي تجتمع فيها قوات الأمن (القوات العسكرية والشرطة ودوائر الاستخبارات والإنتربول) حول هدف واحد يتمثل في بلورة استراتيجيات طويلة المدى لمكافحة آفة العنف ضد المرأة.

تاسعا - مسؤولية الدول الأعضاء والشركاء عن تحسين أداء اللجنة

٤٣ - قدمت أمانة اللجنة عرضا عن هذه النقطة مع التشديد على العقبات التي تعرقل أداء اللجنة، وقدمت مقترحات بهدف تحسين هذا الوضع. وتتصل العقبات الرئيسية التي تواجهها اللجنة بالتبرعات التي تقدمها الدول الأعضاء إلى الصندوق الاستئماني، والتخطيط

للاجتماعات والتحضير لها، ومستوى المشاركة في اجتماعات اللجنة، ورصد تنفيذ التوصيات الصادرة عن اجتماعات اللجنة.

٤٤ - ومن جهة أخرى، وفي إطار إعداد البرامج والوثائق اللازمة لعقد الاجتماعات، أوصي بإشراك البعثات الدائمة للدول الأعضاء التي توجد مقرها في نيويورك.

٤٥ - ولضمان المشاركة الفعلية لجميع الدول الأعضاء في أنشطة اللجنة، ينظر مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في ترجمة الوثائق الرئيسية إلى اللغة البرتغالية في إطار الشراكة بين المؤسستين.

عاشرا - النظر في تقرير الخبراء عن الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لإنشاء اللجنة واعتماده

٤٦ - عرض ممثل البلد المضيف وأمانة اللجنة آحر المستجدات بشأن التحضير للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لإنشاء اللجنة، الذي سيتم في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ تحت العنوان: "عقدان من بناء السلام في وسط أفريقيا: مساهمة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا وآفاقها". وسيتيح الاحتفال فرصة للجنة لاستعراض حصيلة إنجازاتها، وتسليط المزيد من الضوء على أنشطتها والتخطيط لأعمالها استنادا إلى الأولويات التي تحددها المنطقة دون الإقليمية.

حادي عشر - مكان الاجتماع المقبل وتاريخه

٤٧ - قررت اللجنة عقد اجتماعها الوزاري السادس والثلاثين في مالابو (غينيا الاستوائية)، في موعد يحدد لاحقا.

ثاني عشر - مسائل متفرقة

٤٨ - قدمت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا عرضا عن الجهود المبذولة لإدخال منظومتها للسلم والأمن حيز النفاذ، مع التركيز على العنصر المدني لهذه المنظومة. وتندرج هذه الجهود في إطار تفعيل المنظومة الخاصة بالاتحاد الأفريقي في عام ٢٠١٥.

ثالث عشر - اعتماد التقرير عن الاجتماع الوزاري الخامس والثلاثين للجنة

٤٩ - اعتمدت اللجنة هذا التقرير في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

جيم - قرار للإعراب عن الشكر

٥٠ - تُلي القرار التالي للإعراب عن الشكر:

”نحن، ممثلو الدول الأعضاء في لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، الحاضرون في الاجتماع الوزاري الخامس والثلاثين للجنة المعقود في الفترة من ٣ إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢؛

”نؤكد من جديد تمسكنا بمثل السلام والأمن والاستقرار التي تشدد حاجة شعوبنا إليها ويقتضيها تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في منطقتنا دون الإقليمية؛

”نُحَيِّي الجهود التي بذلتها بلداننا، بشكل فردي وجماعي، من أجل تحقيق السلام والأمن والاستقرار والتنمية؛

”نرحب بمناخ الوئام والإخاء والثقة المتبادلة الذي ساد طوال المدة التي استغرقتها أعمالنا؛

”نعرب عن خالص شكرنا وعميق امتناننا لفخامة السيد دنيس ساسو نغيسو، رئيس جمهورية الكونغو، ولحكومة وشعب الكونغو، على حفاوة الاستقبال والعناية الأخوية التي حظينا بهما خلال إقامتنا في جمهورية الكونغو الديمقراطية.“

برازافيل، في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢

المرفق الأول

تقرير الاجتماع الوزاري الخامس والثلاثين للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا

التوصيات

صدرت التوصيات التالية خلال أعمال الاجتماع الوزاري الخامس والثلاثين للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، المعقود في برازافيل (الكونغو)، في الفترة من ٣ إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢:

رابعا - استعراض الوضع الجغرافي - السياسي والأمني في وسط أفريقيا

إن اللجنة:

- توصي بإجراء استعراض، في كل اجتماع من اجتماعاتها، لحالة التصديق على الميثاق الأفريقي بشأن الديمقراطية والانتخابات والحكم وتنفيذه (لم تصدق على الميثاق حتى الآن سوى ثلاث دول أعضاء)؛
- تشجع الدول الأعضاء على اغتنام فرصة اعتماد نظام تحديد الهوية بالسّمات البيولوجية في النظام الانتخابي لتحديث نظمها للأحوال المدنية وإدماج نظام تحديد الهوية بالسّمات البيولوجية فيها أيضا؛
- توصي بوضع استراتيجية إقليمية لمكافحة المخدرات وغيرها من المؤثرات العقلية، وتشجع كل واحدة من الدول الأعضاء على إنشاء لجان وطنية تعنى خصيصا بهذه المسألة أو تعزيز ما هو قائم من هذه اللجان، وتقديم تقارير إلى اللجنة عن أنشطتها في هذا الصدد؛
- توصي بوضع استراتيجية إقليمية وإطار للتشاور والتفكير في مجال أمن السجون من أجل التصدي للتجار بالمخدرات والأسلحة الخفيفة في السجون؛
- توصي بأن تؤخذ في الاعتبار التهديدات الشاملة وما يتصل بها من أخطار تهدد السلام والأمن كالقرصنة والإرهاب؛

خامسا - قضايا نزع السلاح في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية

تنفيذ مبادرة سان تومي (اتفاقية كنشاسا)

إن اللجنة:

- تشجع الدول الأعضاء على التصديق على اتفاقية كنشاسا للسماح ببدء نفاذها خلال عام ٢٠١٣
- تشجع الدول التي لا توجد فيها بعد لجان وطنية معنية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على إنشاء هذه اللجان، وفقا لالتزاماتها المنصوص عليها في اتفاقية كنشاسا
- تشجع الدول الأعضاء في لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا على تنفيذ اتفاقية كنشاسا
- تشجع الأمانة العامة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، المكلفة بمساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ اتفاقية كنشاسا، على اتخاذ جميع التدابير المناسبة لإتاحة نسخة من الاتفاقية باللغة البرتغالية.

تنفيذ إعلان سان تومي

إن اللجنة:

- تشجع أمانة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على المشاركة بشكل فعال في المؤتمر الدبلوماسي الجديد الذي سينعقد في نيويورك خلال الفترة من ١٨ إلى ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٣، لوضع الصيغة النهائية لمعاهدة تجارة الأسلحة، والدفاع عن مصالح منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية
- تشجع الدول الأعضاء على المشاركة بشكل فعال في المؤتمر الدبلوماسي الجديد الذي سينعقد في نيويورك خلال الفترة من ١٨ إلى ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٣، لوضع الصيغة النهائية لمعاهدة تجارة الأسلحة والدفاع عن مصالح المنطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية
- تشجع الدول الأعضاء على المشاركة في حلقة العمل دون الإقليمية التي ستنظمها في ليرفيل يومي ٣٠ و ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ الأمانة العامة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وشبكة العمل الدولي المعنية بالأسلحة الصغيرة، بشأن تحضير الدول الأعضاء لمفاوضات معاهدة تجارة الأسلحة المقرر إجراؤها في نيويورك خلال الفترة من ١٨ إلى ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٣.

سادسا - قضايا السلام والأمن في وسط أفريقيا

إن اللجنة:

- تشجع الدول الأعضاء على اتباع نهج شامل في مكافحة القرصنة والقضاء على أسبابها الجذرية
- توصي بتجريم القرصنة في القانون الداخلي للدول وملاحقة مرتكبي أعمال القرصنة، بما في ذلك سجن الأشخاص المدانين بارتكاب تلك الأعمال
- تدعو الدول الأعضاء والمنظمات إلى تبادل الأدلة والبيانات والمعلومات المتاحة لديها من أجل قمع أعمال القرصنة
- تشجع على تنسيق الجهود على الصعيد الإقليمي لوضع استراتيجية شاملة لمكافحة أعمال القرصنة وتقديم المساعدة الدولية دعما للجهود المبذولة على الصعيدين الوطني والإقليمي
- تشجع الدول الأعضاء على توفير الموارد المالية واللوجستية اللازمة لتشغيل المركز الإقليمي للأمن البحري في وسط أفريقيا.

ثامنا - التعاون بين كيانات منظومة الأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية وبين اللجنة في إطار تحقيق السلام والأمن في وسط أفريقيا

تاسعا - مسؤولية الدول الأعضاء والشركاء عن تحسين أداء لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا

إن اللجنة:

- توصي بإشراك البعثات الدائمة للدول الأعضاء الموجودة في نيويورك في إعداد برامج الاجتماعات ووثائقها
- توصي مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بالنظر، ضمن إطار الشراكة بين المؤسستين، في ترجمة الوثائق الرئيسية إلى اللغة البرتغالية، لكفالة مشاركة جميع الدول الأعضاء مشاركة فعالة في أنشطة اللجنة.

المرفق الثاني

الذكرى السنوية العشرون لإنشاء لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا تحت العنوان "عقدان من بناء السلام في وسط أفريقيا"

برازافيل، ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢

مقدمة

١ - قرر الاجتماع الثالث والثلاثون للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا أن يُنظم الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للجنة في برازافيل (جمهورية الكونغو) أثناء الاجتماع الوزاري للجنة. وعقب الاجتماع الوزاري الخامس والثلاثين، المعقود في برازافيل في الفترة من ٣ إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، احتفلت اللجنة بذكرها السنوية العشرين في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ في المدينة نفسها.

٢ - وشارك في الاحتفال ممثلو الدول الأعضاء التالية: جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية أنغولا وجمهورية بوروندي وجمهورية تشاد وجمهورية رواندا وجمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية وجمهورية غابون وجمهورية غينيا الاستوائية وجمهورية الكاميرون وجمهورية الكونغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

٣ - وتولى مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا أمانة اللجنة.

٤ - وشاركت في الاحتفال كيانات الأمم المتحدة التالية: مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والمكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في وسط أفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا. وشارك في الاحتفال نائب مدير شعبة أفريقيا الثانية بصفة ممثل لوكيل الأمين العام للشؤون السياسية.

٥ - وحضر الاحتفال أيضا بدعوة خاصة ممثلا كل من الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والاتحاد الأفريقي. وشارك فيه سامي كوم بوو المدير السابق لشعبة أفريقيا الثانية في إدارة الشؤون السياسية، بصفته أمين اللجنة السابق.

٦ - وألقت الشخصيات التالية كلمات في حفلة افتتاح الذكرى السنوية العشرين للجنة: السيد رمضان العمامرة مفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن، ممثلا لرئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي؛ والفريق غي بيير غارسيا نائب الأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط

أفريقيا، ممثلاً للأمين العام للجماعة؛ والسيد أبو موسى الممثل الخاص لوسط أفريقيا ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا.

٧ - وألقى الكلمة الافتتاحية للحفلة فخامة الرئيس دينيس ساسو نغيسو رئيس جمهورية الكونغو.

٨ - وتلا اللواء أنتوان غامبي، وزير الشؤون الخارجية لجمهورية أفريقيا الوسطى وشؤون مواطنيها في الخارج، الإعلان المسمى "إعلان برازافيل" الذي اعتمده الاجتماع الخامس والثلاثون في اليوم السابق.

أولا - الحفلة الافتتاحية

٩ - عرض فيلم وثائقي بشأن عملية كوانزا.

عُرض فيلم يتناول تاريخ عملية كوانزا وأثرها في المنطقة دون الإقليمية.

١٠ - كلمة مفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن

أشار المفوض رمضان العمامرة في كلمته إلى المراحل المختلفة التي مرت بها الدول الأفريقية في مجال منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها منذ انعقاد قمة القاهرة في عام ١٩٩٣. وشدد على أن الإدارة الاقتصادية الرشيدة وحقوق الإنسان والبيئة عناصر أساسية تساعد على بناء السلام على الصعيدين الوطني والدولي على حد سواء. وأشاد بإنجازات اللجنة، لا سيما الصكوك الهامة المتمثلة في مدونة السلوك وخريطة طريق كنشاسا وميثاق عدم الاعتداء. وأخيراً، أكد من جديد عزم الاتحاد الأفريقي على مساعدة اللجنة في معالجة حالات النزاع التي قد تُعرض عليها.

١١ - كلمة ممثل الأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا

أما الجنرال غارسيا، فحث الدول الأعضاء في اللجنة على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه الجماعة بصورة أكثر انتظاماً.

١٢ - كلمة الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لوسط أفريقيا ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا

أعاد السيد أبو موسى، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لوسط أفريقيا، التأكيد على عزم الأمم المتحدة الثابت على مواصلة مساعدة اللجنة على التصدي للتحديات العديدة التي تواجه المنطقة دون الإقليمية على صعيدي السلام والأمن. وعدّد المسائل العاجلة مشدداً في الوقت نفسه على عودة ظهور الجماعات المسلحة في بعض البلدان الأعضاء

وما يترتب على ذلك من آثار أمنية وإنسانية في المنطقة بأسرها؛ وتحدث عن الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والاتجار بجميع أشكاله، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات والاتجار بالبشر، ولا سيما الأطفال والفتيات؛ وعن تفاقم انعدام الأمن عبر الحدود وعصابات قطع الطرق على الطرق الرئيسية التي تربط بين بلدان المنطقة دون الإقليمية؛ والتهديدات الإرهابية في منطقة الساحل المجاورة وأثرها على وسط أفريقيا. وفيما يخص هذه المسألة الأخيرة، أكد أن الأمين العام للأمم المتحدة قد رحب بإنشاء شبكة إقليمية تضم المنسقين المعنيين بمناهضة الإرهاب، وفقا للإعلان بشأن خريطة الطريق لمكافحة الإرهاب ومنع انتشار الأسلحة في وسط أفريقيا الذي اعتمد في ختام الاجتماع الوزاري الثالث والثلاثين للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، المعقود في بانغي (جمهورية أفريقيا الوسطى) في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

وأعاد التأكيد على مهمة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا المتمثلة في إرساء السلام في المنطقة دون الإقليمية. والواقع أن المهمة الأساسية الموكولة للمكتب، وفقا لأحكام ولايته، تتمثل في دعم المنطقة دون الإقليمية في مجالي الدبلوماسية الوقائية وبناء السلام، لا سيما من أجل تعزيز تنسيق الإجراءات بين الأمم المتحدة وشركائها دون الإقليميين، وبخاصة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

١٣ - رسالة سمعية بصرية من رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة لشهر كانون الأول/ديسمبر

أشاد رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة بعمل الأمانة العامة بوجه عام مشيراً إلى أن الأمن في أفريقيا ينبغي أن يكون السبيل الذي تختاره كافة الدول لتحقيق الرفاه في المنطقة دون الإقليمية. وأعرب عن رأي مفاده أن اللجنة تشكل منبرا لإحراز تقدم مشترك على الطريق المؤدي إلى السلام في المنطقة دون الإقليمية. وأثنى أيضا على ما بذلته اللجنة من جهود وما أقامته من علاقات مع المنظمات دون الإقليمية الأخرى، وشجع الدول الأعضاء على مواصلة تعاونها الوثيق مع اللجنة وطمأنها في الوقت نفسه على استمرار الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة.

١٤ - قرار للإعراب عن الشكر

تلت السيدة روت تيديي أمينة الدولة للشؤون الخارجية والتكامل الأفريقي لتشاد، قرارا للإعراب عن الشكر لحكومة الكونغو وشعبها.

١٥ - خطاب رئيس جمهورية الكونغو

قدم الرئيس دينيس ساسو نغيسو نبذة عن اللجنة وعمّا اتخذته من إجراءات وحققته من إنجازات منذ انعقاد مؤتمر ياوندي في عام ١٩٩٢. وأشار إلى أن التصور الذي وضع آنذاك كان يركز على برنامج عمل ذي ثلاثة معايير على صعيدي السلام والأمن، هي: الدبلوماسية الوقائية، وبناء السلام، وإعادة إرساء السلام وحفظه. وبعد مضي عشرين عاما، وضعت منظومة مهمة في مجالي السلام والأمن قوامها صكوك من قبيل ميثاق عدم الاعتداء، ومجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا، ومدونة قواعد السلوك لقوات الدفاع والأمن، واتفاقية كنشاسا. وذكر أيضا أنه على الرغم من التقدم المحرز في تحقيق السلام والأمن في المنطقة، فلا تزال هناك جيوب للنزاع في وسط أفريقيا، لا سيما في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث تنشط حركة ٢٣ مارس المتمردة في مدينة غوما، وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية في ظل وجود جيش الرب للمقاومة الذي وصفه بأنه "اعتداء شنيع على سيادة دول المنطقة".

وفي الختام، حث رئيس جمهورية الكونغو الحاضرين على إبداء المزيد من الالتزام والإرادة السياسية والامتنال للقرارات المتخذة من أجل تحقيق هدف توفير الرخاء لشعوب المنطقة دون الإقليمية.

ثانيا - وقائع سير الأعمال

١٦ - أيد السيد أبو موسى الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في وسط أفريقيا، في كلمته الافتتاحية لأعمال الذكرى العشرين لإنشاء اللجنة، ما جاء في خطاب الرئيس دينيس ساسو نغيسو الذي تناول كافة المجالات ذات الصلة بالسلام والأمن في المنطقة دون الإقليمية. ثم قدم العرض الذي أعده البروفيسور كوسي أغوكلا من مركز الأمم المتحدة الإقليمي لشؤون السلم ونزع السلاح في أفريقيا، مشيرا إلى أن هذه المناسبة تتيح للجنة، بالإضافة إلى الاحتفال بالذكرى العشرين لإنشائها، فرصة إعداد تقييم واضح وصريح لما اتخذته من إجراءات حتى الآن، لكي يتسنى لها التصدي بشكل ملائم للتحديات المستقبلية والاستفادة من إنجازاتها.

١٧ - عرض عن موضوع "عقدان من بناء السلام في وسط أفريقيا: مساهمة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا" قدمه السيد كوسي أغوكلا من مركز الأمم المتحدة الإقليمي لشؤون السلم ونزع السلاح في أفريقيا. وقد ألقى السيد أغوكلا الضوء في عرضه على مساهمة اللجنة في مجالات محددة، ولا سيما منها ما يلي:

- تنمية الكيانات المعنية بتعزيز السلام والأمن في وسط أفريقيا، بما في ذلك اللجان الوطنية وجهات التنسيق الوطنية المعنية. بمنع انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة، وإنشاء مجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا وهيئاته الفرعية؛
- إنشاء مؤسسات لتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون في وسط أفريقيا، ولا سيما منها المركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا، والبرلمان دون الإقليمي التابع للجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا؛
- وضع أطر تشريعية وقانونية للسلام والأمن في وسط أفريقيا، ولا سيما منها ميثاق عدم الاعتداء وميثاق المساعدة المتبادلة ومبادرة سان تومي؛
- دعمت اللجنة وضع أطر تشريعية وقانونية للسلام والأمن في المنطقة دون الإقليمية من خلال صكوك قانونية دون إقليمية ودولية. وكانت بذلك مصدرا لتقديم المساعدة لبلدان وسط أفريقيا التي تتخذ من اللجنة منتدى لتبادل الآراء والتحاور من أجل حماية مصالحها وتعزيزها على الصعد دون الإقليمي والوطني والدولي. وأخيرا، تسهم أعمال اللجنة في إبراز مصالح وسط أفريقيا في مجال الأمن والحلول التي تقترحها الدول الأعضاء في أوساط المجتمع الدولي.
- أما الآفاق المستقبلية للجنة، فهي تتوقف إلى حد كبير على امتلاك الدول الأعضاء فيها الإرادة السياسية اللازمة للعمل من أجل التعاون الأمني في المنطقة. وتندرج في هذا الإطار عملية تنشيط أعمال اللجنة وكفالة امتلاك الدول الأعضاء لزماتها. ويجب بذل جهود مالية وسياسية متواصلة لكفالة توافر واستمرار إطار تشاوري لدول المنطقة دون الإقليمية في وسط أفريقيا تحت رعاية الأمم المتحدة.

١٨ - وجهة نظر اللجنة (الرئيس)

أعرب السيد بازيل إيكيوبي وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي للكونغو، الرئيس الجديد للجنة، عن رأيه بضرورة إمساك الدول الأعضاء بزمam اللجنة من خلال البرلمان والمجتمع المدني والشباب والنساء. وأعلن علاوة على ذلك وجوب تنفيذ الصكوك المعتمدة تنفيذا فعالا. غير أن عملية التصديق عادة ما تكون طويلة في مختلف الدول الأعضاء. وتأسف رئيس اللجنة لكون البلدان لا تدفع بانتظام مساهماتها في الصندوق الاستئماني. وأكد على ضرورة إعادة تنشيط اللجنة، لا سيما من خلال المشاركة في الاجتماعات التي يكون فيها حضور الجميع ضروريا. وأوصى الرئيس أيضا بإدانة ممارسة الاستعراض الجغرافي - السياسي للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وشدد على ضرورة عرض الأوضاع كما هي في الميدان وإجراء تقييم عام للحالة في المنطقة دون الإقليمية قبل الالتفات

إلى الحالة الخاصة لكل بلد. وأخيراً، شدد على وجوب اتخاذ اللجنة لمواقف حقيقية وإجراء دراسة متأنية لبعض الأوضاع المثيرة للقلق في المنطقة الإقليمية.

١٩ - وجهة نظر الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا

أشارت الجماعة إلى أن لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا شاركت كثيراً في تشكيل منظومتها، لا سيما بعد إنشاء إدارة السلام والأمن. غير أن الجماعة لاحظت بطء مجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا الذي لا يستجيب إلا بصعوبة، وأوصت بتغيير آلية عمله. ولوحظ أن المساهمات المالية المخصصة لتشغيل المجلس ليست منتظمة.

٢٠ - وجهة نظر الاتحاد الأفريقي

ترى هذه المنظمة أن من الواجب إيجاد طرق ووسائل تسمح بالعمل مع اللجنة بفعالية. وسيكون من المستصوب مراجعة إعلان القاهرة بشأن منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها من أجل إدخال معطيات جديدة. فعمليات حفظ السلام تكلف في الواقع الكثير من حيث الرجال، والمال، والمعدات؛ ولذلك ينبغي تعزيز السلام، وبالتالي الحوكمة الرشيدة، من خلال الوساطة والدبلوماسية الوقائية. ويجب التمسك بالاعتماد على الموارد الخاصة قبل طلب المساعدة الدولية. وسيكون من المستصوب تمويل الأنشطة الإقليمية تمويلاً جيداً. وبالتالي لا بد من تحقيق التآزر بين مختلف الأنشطة في القارة نفسها.

٢١ - وجهة نظر الأمم المتحدة

اقترح الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لوسط أفريقيا اعتبار خطاب الرئيس ساسو نغيسو بمثابة ورقة عمل للجنة لأنه يستعرض جميع الجوانب والحالات التي تتناولها اللجنة. وقد حظي هذا الاقتراح بالقبول. ولذلك، تقرر إرفاق هذا الخطاب بالتقرير عن الذكرى العشرين.

ثالثاً - تعليقات ومناقشات وأسئلة وأجوبة

٢٢ - أتاحت المناقشات الجارية في إطار الذكرى العشرين لإنشاء لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا الفرصة لعدة عناصر فاعلة وشركاء ومراقبين في اللجنة للتمعن في مسائل السلام والأمن في وسط أفريقيا والتحديات التي تواجهها هذه المنطقة دون الإقليمية. وقد أعطى الرئيس ساسو نغيسو توجيهات واضحة في ما يتعلق بهذه التحديات: إذ أكد في كلمته، بمناسبة افتتاح مراسيم الاحتفال بالذكرى العشرين لإنشاء اللجنة: ”يتعين علينا (...) إبداء مزيد من الالتزام والإرادة السياسية واحترام

القرارات المتخذة والتضامن من أجل بناء منطقة وسط أفريقيا أكثر أمنا وقوة واستقرارا وتكاملا وازدهارا". وأقرت جميع الشهادات المدلى بها في هذه المناسبة بهذا التشخيص وتوسعت فيه.

٢٣ - وألقى السيد سامي بوو المدير السابق لشعبة أفريقيا الثانية التابعة لإدارة الشؤون السياسية بالأمم المتحدة خطابا استعرض فيه على الأخص أصل اللجنة ونشأتها. وذكر السيد بوو، الذي تحدث بصفته المزدوجة كرائد من رواد إنشاء اللجنة وكسكرتير أول لها، أنها أنشئت بناء على طلب السلطات السياسية للمنطقة دون الإقليمية. وشدد على أهمية المؤسسة، التي تهدف إلى سد فراغ في مجال منع وقوع المشاكل الأمنية في وسط أفريقيا وحلها. وحث الدول الأعضاء على العمل على تعزيز إنجازات اللجنة كي يتسنى لها التصدي للتحديات الراهنة.

رابعا - تقديم وثائق بشأن اللجنة

٢٤ - أعدت الأمانة ووزعت على الدول الأعضاء، في إطار الاحتفال بالذكرى العشرين لإنشاء اللجنة، وثيقتين تستعرضان عمل هذه الهيئة الدبلوماسية وإنجازاتها، وهما عبارة عن مجموعة تقارير الاجتماعات الوزارية للجنة ومجموعة صكوكها للسلام.

خامسا - اختتام المناقشات

٢٥ - ألقى رئيس اللجنة الكلمة الختامية ودعا الوفود للتوجه إلى ملعب ماسامبا - ديبا لحضور مباراة في كرة القدم تقدر تنظيمها بين فريق مازيمبي العظيم (Le Tout-Puissant Mazembé) لجمهورية الكونغو الديمقراطية وفريق الشياطين السود (Les Diables noirs) لجمهورية الكونغو، في إطار أنشطة الاحتفال بالذكرى العشرين لإنشاء اللجنة. وقد انتصر فريق مازيمبي على منافسه بهدفين مقابل صفر.

٢٦ - ونظم هذه المناسبة الرياضية، التي سميت "مباراة من أجل السلام والأمن في وسط أفريقيا"، مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا والاتحاد الأفريقي لكرة القدم، بمساعدة من الحكومة الكونغولية التي تستضيف الاجتماع الوزاري الخامس والثلاثين للجنة واحتفالات الذكرى العشرين لإنشائها.

ضميمة

خطاب فخامة السيد دني ساسو نغيسو رئيس جمهورية الكونغو

السيدة والسادة وزراء الدول الأعضاء في اللجنة،

السيدات والسادة رؤساء الوفود،

السيد وكيل الأمين العام للأمم المتحدة، رئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي
لوسط أفريقيا

السيد مفوض السلام والأمن للاتحاد الأفريقي

السيد ممثل الأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا

السيدات والسادة رؤساء البعثات الدبلوماسية

حضرات الوفود

الضيوف الكرام

أيها السيدات والسادة،

إنني إذ أرحب بكم ترحيبا حارا وأخويا في برازافيل، أود بادئ ذي بدء الإعراب
عن شكري لكم على وضع ثقتكم في الكونغو لتنظيم الاجتماع الوزاري الخامس والثلاثين
للجنة وكذلك الاحتفال بالذكرى العشرين لإنشائها.

يتيح هذا الاجتماع لنا الفرصة لاستعراض ما آلت إليه وعود ياوندي لعام ١٩٩٢
في ما يخص بناء سلام جماعي يقوم على الثقة المتبادلة وتبادل الخبرات وتقاسم الموارد. وهي
أيضا لحظة استخلاص الدروس من الماضي لبناء مستقبل أكثر أمنا لشعوبنا، وفضاء متكامل
من التعاون في منع نشوب النزاعات، وإدارتها، وتسويتها، وتعزيز السلام وإعادة الإعمار
بعد النزاعات.

ولنتذكر عندما قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة، بناء على طلب الدول الأعضاء
في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، بإنشاء هذه اللجنة بموجب قرارها ٤٦/٤٧ بـ
المؤرخ ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٢، لم نكن لتتصور أن سبع دول أعضاء من بيننا ستواجه نزاعات
مسلحة يتقاتل فيها الأشقاء بعد مرور بضع سنوات فقط.

وكانت الرؤية المحددة في ياوندي في تموز/يوليه ١٩٩٢ مبنية على برنامج عمل واسع
النطاق يشمل إجراءات ذات آجال قصيرة ومتوسطة وطويلة تتمحور بالأساس حول

ثلاثة معايير في مجالي السلام والأمن: الدبلوماسية الوقائية، وبناء السلام، وإعادة إحلال السلام وحفظه.

وكانت تلك الرؤية تتلخص فيما يلي:

- انضمام الدول الأعضاء إلى الصكوك القانونية الدولية بشأن الحد من الأسلحة، ونزع السلاح، والتخلي عن إنتاج أسلحة الدمار الشامل أو اقتنائها أو نقلها
- إبرام ميثاق عدم اعتداء على المستوى دون الإقليمي
- تعزيز وتوطيد عملية إرساء الديمقراطية، وتعزيز احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون في المنطقة دون الإقليمية
- تطوير التعاون بهدف تعزيز تدريب الأفراد العسكريين والموظفين المدنيين في مجال حفظ السلام أو إعادة إحلاله
- إنشاء آلية دائمة مشتركة بين الدول من أجل إدارة الأزمات والنزاعات ومنع وقوعها
- تنظيم مناورات وتدريبات عسكرية مشتركة ودوريات مختلطة
- إنشاء وحدات لعمليات السلام داخل القوات المسلحة لكل دولة عضو
- إقامة وتعزيز آليات ووسائل ترحح البحث عن حلول سلمية للخلافات وتعزيز التكامل الإقليمي

هذه هي خريطة الطريق لرهاننا من أجل أمن جماعي في وسط أفريقيا. وهذه هي المحاور الجوهرية لما أسميه وعد ياوندي.

والآن وقد مضت عشرون عاما، ماذا تحقق من ذلك؟

قد سبق أن طُرحت في كنشاسا في نيسان/أبريل ٢٠٠٢، خلال الذكرى العاشرة لإنشاء اللجنة، مسألة إعادة تفعيلها من أجل آفاق مستقبلية أغنى من حيث النتائج.

وأقيمت شيئا فشيئا منظومة السلام والأمن. وأنتم تعرفون صكوكها؛ التي هي على وجه الخصوص ميثاق عدم الاعتداء، ومجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا وهيئاته الفرعية، ومدونة قواعد سلوك قوات الدفاع، واتفاق تعاون الشرطة الجنائية في وسط أفريقيا، واتفاقية كنشاسا.

هذه الصكوك هي التي تتبلور فيها رؤيتنا.

والواقع أن العديد من الحروب التي شهدتها التسعينات في منطقتنا دون الإقليمية وجدت حلولاً يسرهما، من بين عوامل أخرى، آلياتنا دون الإقليمية المبنية على ممارسة الحوار والتشاور والوساطة.

غير أنه لا تزال هنالك بؤر للتوتر، مثل الأزمة الملحة في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية التي يجب أن تحظى بكل اهتمام من طرف لجنتنا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، من أجل السماح لنا بتقديم مساهمتنا في الجهود الجديرة ببالغ الثناء التي يبذلها المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. ويجب ألا تشوب أي عيوب تضامننا مع سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية وشعبها الذين يعانون أشد المعاناة من هذه الأزمات المتكررة التي تتطلب إيجاد حلول دائمة وبمشاركة الجميع.

والأمر نفسه ينطبق على وجود قوات جيش الرب للمقاومة في بعض أقاليمنا كما هو الحال في جمهورية الكونغو الديمقراطية: إنه اعتداء شنيع على سيادة دولنا.

أيها السيدات والسادة،

انعقدت في برازافيل منذ وقت قصير وتحديدًا في يومي ١ و ٢ كانون الأول/ديسمبر حلقة عمل حول إعلان بانغي بشأن خريطة الطريق لمكافحة الإرهاب ومنع انتشار الأسلحة في وسط أفريقيا، وتساهم هذه الحلقة في هذه الدينامية المشجعة.

وكان مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا الذي يرأسه أخونا أبو موسى الحاضر هنا معنا، فتح أبوابه في ٢ آذار/مارس ٢٠١١ في ليرفيل من أجل تعزيز وجود الأمم المتحدة في منطقتنا دون الإقليمية ولكفالة مرافقتنا عن قرب في عملنا.

ومعنى ذلك أن شوطاً بعيداً قد قطع نحو إعادة السلام والأمن إلى كل أرجاء منطقتنا دون الإقليمية، التي هي خزان شاسع من الموارد الطبيعية، الأمر الذي لا بد منه لتحقيق تنمية متسقة في خدمة الشعوب.

ولذلك فإن الأمل لا يزال مسموحاً به. ونجد بين أحداث هذه الأيام مؤشرات تبعث على التفاؤل:

- بداية تطبيق نتائج مؤتمر قمة كيمبالا المعقود في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ بشأن الأزمة في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية
- التقدم المحرز في تنفيذ مشروع بناء جسر الطريق والسكة الحديدية بين برازافيل وكنشاسا، الذي هو جزء من الطريق الرئيسي العابر لأفريقيا وعامل اندماج وتنمية

ولذلك، يتعين علينا إبداء مزيد من الالتزام والإرادة السياسية واحترام القرارات المتخذة والتضامن من أجل بناء وسط أفريقيا أكثر أمنا وقوة واستقرارا وتكاملا وازدهارا.

أتمنى لكم احتفالا سعيدا بذكرى إنشاء اللجنة.

يجي وسط أفريقيا.

يجي الاتحاد الأفريقي.

تحيي الأمم المتحدة.

يجي التعاون الدولي.
